ثالثا / العمل السري والعلني : يمكن بيسر ملاحظة الخلل في ترجمة قانون الجمع بين العمل السري والعلني، هذا القانون اللينيني الذي برهنت التجارب على صوابيته وقد تمثل هذا الخلل في الإنجرار للعلانية في الاردن وكذا في لبنان بعدئذ، كما في سوريا اليوم، حتى ان الأرض المحتلة قد غطست في العلانية منذ أواخر السبعينات، صحيح أنه تم مراعاة السرية في الاردن منذ أواسط السبعينات حتى الانفراجة الديمقراطية التي أتاحها الملك بعد هبة نيسان ١٩٨٩، ولكن كان ذلك بعد ضرب الثورة وتقريم أشلائها. صحيح أن الأرض المحتلة كانت متمايزة على صعيد السرية، سيما من قبل الجبهة الشعبية، غير أن الصورة كمحصلة عامة لم تكن ايجابية الى درجة أنه من الصعب الحفاظ على وجود فاعل لفصائل الثورة إلا اذا سمحت سياسة البلدان العربية المضيفة بذلك، مثلما ان امتحان العمل السري هو في غاية الصعوبة في فترة الحكم الذاتي المقبلة.

وبصراحة أكثر ان طغيان العلنية في الاردن لم يجد تفاديا له في لبنان وسوريا في العقدين الأخيرين، وفي زمن التقلبات السياسية والمرحلة الجديدة بات تدارك هذا الخلل مسألة رئيسية كي يتاح لشعبنا في الشتات المشاركة الحقيقية في النضال.

ولنتذكر تجربة الحزب الشيوعي المحلي، فهو قد تفنن في العمل السري حتى أواسط السبعينات، ولكنه غرق بعد ذلك لدرجة ان المخابرات اقتحمت المكان الذي انعقد فيه مؤتمره الوطني وصورت كل شيء وغادرت، ولنتذكر الضربات الإعتقالية الواسعة للفصائل المختلفة وعدم صمود كادراتها في أقبية التحقيق، ان هذا أو ذلك فيه عبرة لا يجب تجاهلها. وأساليب المخابرات وطرائق العمل، سيما ونحن مقبلون على مرحلة جديدة، لن تلاحق الحركة الثورية خبرة المخابرات الاسرائيلية فقط، بل وأمن وأجهزة الحكم الذاتي ايضا وجلي لكم أن اي خطأ له ثمن مدفوع، وهذا يوجب معالجة الأخطاء وتفاديها ما أمكن، فعلى هذا النحو تتصرف الحركات الثورية، مع ثقتي أن التاريخ لا يخلق مشكلات الا وحلولها معها حتى ولو تأخرت.

رابعا / العلاقات العربية والعالمية: كانت توصف القضية الوطنية الفلسطينية في الخمسينات والستينات بأنها القضية القومية الأولى، وهذا